

تحليل سوسيولوجي للفكر المقاوالاتي

بوزيان محمد¹ & بوشعور رضية²

ملخص:

بعد الاستقلال عرفت الجزائر صراعات عديدة كانت ملامحها موجودة حتى قبل تحقيقه في شكل رمزي أحيانا لتبرز أحيانا أخرى في شكل أكثر قوة، والخلاصة دولة بحثت طويلا عن شرعية سياسية ومشروعية حكم، تتأسس على أهداف الثورة وتحقيق حاجات الناس، وجعلت الفكر المقاوالاتي مخالف لما كانت تصبوا إليه، وإجحاف في حق مجتمع ودولة تم بناؤها بسواعد الناس وتضحياتهم.

السيرورة التاريخية للدولة جعلت المقاومة حماقة، أمام ضرورة تحقيق مبادئ العدالة والمواطنة، إلا أن الإخفاق السياسي المتتالي وانتهائه بعشرية سوداء استلزم إعادة هيكلة للبناء الاجتماعي وخاصة الاقتصادي مع دوره المحوري في خلق المجتمع، ففرض على الدولة التخلي تدريجيا عن ضوابطها والأسس حيث تركز.

في مجال البناء كان للشركات الكبرى دور أساسي خلال المخططات الأولى، على المستوى الاجتماعي بخاصة مع حجم العمالة والتكوين، ولم يكن للقطاع الخاص مجال مع ما يستلزمه نمط الإنتاج من تقنيات ورساميل، إلا أن انهيار النظام التعاقدى الريعي بعد تراجع أسعار البترول فجر النظام كله، بانسحاب الشركات الوطنية للبناء أمام قطاع خاص وأجنبي، والبحث عن آليات جديدة لمواجهة الرهانات الاقتصادية الناتجة عن فتح السوق.

الفكر المقاوالاتي في الجزائر يعني بالضرورة واقع جديد، يقتضي التخلي المتتالي للسلطة عن جزء من تحكمها المطلق، كانعكاس عن فشل ما هو قائم اجتماعيا واقتصاديا، وهو مفروض بواقع عالمي وشروط اقتصادية وبفشل مطلق لتكفل الدولة بقيادة المشاريع.

الكلمات المفتاحية: المقاومة – التوجه الإيديولوجي – المقاومة كمخاطرة – الغريزة المقاوالاتية (بعد بيولوجي في السلوك المقاوالاتي).

Abstract:

Algeria post-independence has experienced many bets which existed even before that, sometimes in a symbolic way, and other times in a more confident way, as a result, a state as long as has aimed for a political legitimacy, and judgment legality based on revolution goals and realization of people's needs, and made the contracting thought opposite to what it was aiming for, and a prejudice in the right of a society and a state that was built upon people's efforts and sacrifices.

¹ - دكتوراه ل م د في الإحصاء الاجتماعي، جامعة تلمسان، mohamedzahra2014b@gmail.com

² - أستاذة التعليم العالي، جامعة تلمسان، rbouchaour40@yahoo.com

the historical path of the state made contracting as an irony in front of the necessity of reaching the justice principles and citizenship, however, the continuous political failure and its end with a black decimal, made the restructuring of the social construction as a necessity especially the economical construction and its significant role in building society, thus the state was forced to gradually to let go its controls and foundations which it was based on in the field of construction, major companies had been always important during the first schemes at the social level, especially with the employment and training size. The private sector didn't have the chance with what requires production of technology and investments, but the collapse of the rental contract system after the oil price decrease has blown the whole system, with the withdrawal of national companies of construction in front of private and foreign sectors, and aiming for new mechanisms to face the economical bets caused by the opening of the market.

the contracting thought in Algeria necessarily means a new reality, that requires the successive abandonment by the government of a small part of its control, as a reflection of a social and economical failure, and it is imposed by a global reality and economic conditions and by an absolute failure in the occupation of the state in the projects managing.

Keywords : Contracting- ideological orientation/view- contracting as a risk- contracting instinct.

Résumé :

L'Algérie après l'indépendance a connu de nombreux conflits qui existaient encore avant. Parfois de manière symbolique, et d'autres fois de manière plus confiante. En conséquence, un État ayant toujours cherché à obtenir une légitimité politique et une légalité du jugement fondée sur les objectifs de la révolution et la réalisation des besoins des gens. Ce qu'il a fait de la pensée entrepreneuriale l'opposé de ce qu'elle visait, et un préjudice dans le droit d'une société et d'un État qui a été construit sur les efforts et les sacrifices de la population.

La trajectoire historique de l'État a fait de la passation des contrats une ironie, devant la nécessité d'atteindre les principes de justice et de citoyenneté. Mais l'échec politique continu et sa fin avec une décimale noire ont fait de la restructuration de la construction sociale une nécessité. Notamment la construction économique et son rôle important dans la société de construction, l'État a donc été contraint de renoncer progressivement à ses contrôles et aux bases sur lesquelles il s'appuyait dans le domaine de construction. Les grandes entreprises ayant toujours été importantes lors des premiers projets au niveau social, surtout avec l'emploi et la taille de la formation. Le secteur privé n'avait pas la chance de savoir ce qu'il fallait produire, et l'effondrement du système de contrats de location après la chute du prix du pétrole a bouleversé tout le système, avec le retrait des entreprises nationales de construction devant des entreprises privées et étrangères. Secteurs étrangers et à la recherche de nouveaux mécanismes pour faire face aux paris économiques engendrés par l'ouverture du marché.

La pensée entrepreneuriale en Algérie signifie nécessairement une nouvelle réalité, qui nécessite l'abandon successif par le gouvernement d'une petite partie de son contrôle, reflet d'un échec social et économique, et elle est imposée par une réalité et des conditions économiques globales et par un échec absolu dans l'occupation de l'état dans la gestion des projets.

Mots-clés : Entrepreneuriat - Orientation idéologique - Entrepreneuriat en tant que risque - Instinct organisationnel (dimension biologique du comportement entrepreneurial).

(JEL) Classification: D13 - D63 - D71 – E22

مقدمة:

تمثل المقالة من أهم مظاهر العصر الحديث، عرفت المجتمعات المعاصرة كانعكاس عن التحولات العميقة التي شهدتها الإنسانية على جميع المستويات، الديموغرافية بنمو سكاني كبير و تكتل بشري أكبر، أو السوسيو- اقتصادية بتغير أنماط الإنتاج و علاقات التفاعل، و أيضا على المستوى السياسي وفق علاقات السلطة و القوة التي أصبحت تسيطر في مجال التسيير و التخطيط، و ارتبط ظهورها في الغالب مع انتشار الفكر الرأسمالي المصاحب للثورات العالمية الكبرى، التقنية و الثقافية أساسا التي تركزت على مبدأ جوهرى في العلاقة الاقتصادية بين العرض و الطلب «فيما كان يصطلح عليه المانيفاكثورة في بداية تشكل النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر»¹، فهي تستند على تطور مادي و نجاعة اقتصادية، كشرط لبناء قواعد السوق و بأن يكون مفتوح على المنافسة الحقيقية، التي تحترم آلياته و تهدف إلى خلق حالة توازن، بين التكاليف و قدرات الدفع في سبيل رفع حجم الاستهلاك و تحسين ظروف عيش الأسر، و زيادة العرض سوف تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب، من خلال خفض الأسعار و زيادة الكمية المعروضة، و هو ما يصاحبه ارتفاع للأرباح و المداخيل.

هو توجه اقتصادي صاحبه بناء ورشات كبرى ثم مصانع أكبر، لها هدف أساسي هو خفض التكاليف وزيادة العرض و العمل على تشجيع الطلب «من خلال مساهمة المقالة في خلق قيمة جديدة للسوق الداخلي و الخارجي»²، و رغم أن تحليل بواذر ظهور السلوك المقاولاتي «حيث أن المؤسسات الاجتماعية كان لها تأثير حول طرق اكتساب الفرد دور اجتماعي للمقاول، و طموحه للتحول إلى مقاول»³ باستنجد فرد بأفراد آخرين للعمل عنده، تبين أن الفكر الرأسمالي نفسه لم يكن إلا عاملا لمضاعفة التوجه، الذي كان موجودا أصلا في جميع التنظيمات الاجتماعية التي عرفت البشرية سواء خلال المرحلة الإقطاعية أو ما قبلها، فهو مرتبط أساسا بالبناء السوسيو- مهني، و باحتكار السلطة عند فئات قليلة، تقوم بالاستحواذ على الموارد حتى تدفع الفئات الأخرى للخضوع

¹ -عبدالله قروي، معوقات تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة — دراسة حالة الجزائر — أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية. تخصص: بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف — المسيلة، 2017، ص3.

² تاريخ التصفح : 2016/08/12 www.ijias.issr-journals.org/p678

³ تاريخ التصفح : 2017/07/22 www.ipag.fr/fr/accueil/la-recherche/publications-WP.htm p02

لها والعمل عندها، وبالتالي فإن الفكر المقاوالاتي يرتبط بالسلطة أكثر من أي شيء آخر» هي سلطة بناء الواقع وهي تسعى لإقامة نظام معرفي¹ هذه السلطة الرمزية سمحت باحتكار وسائل الإنتاج سواء في العهد الحرفي، الزراعي، أو الصناعي، لكي تحقق فوائد على المستوى الذاتي النفعي، أو على المستوى الاجتماعي بتوفير فرص عمل للناس.

المقاولة لا تقتصر على إنشاء مؤسسة لها بعد اقتصادي خدمة لمصالح أفراد بعينهم، وإنما تتمثل في القيادة كسلوك لأفراد ووسائل، وتوجيههم وفق استراتيجيات المؤسسة وخدمة لأهدافها، في مجال خلق قيمة مضافة على المستوى الشخصي لرب العمل أو العمال، أو على المستوى الاجتماعي بخلق الثروة وإحداث تنمية اقتصادية باستغلال الفرص، وهو ما أشار إليه Benrejem « أن المقاولة هي وسيلة للتنمية الاقتصادية، تسمح بتحقيق قيمة مضافة وتحسين النمو الوطني، بالصراع ضد البطالة والعمل غير الرسمي»² وفتح المجال للمقاولة في الجزائر له وجهين، فهو من جانب اعتراف بفشل كبير للتوجهات الاقتصادية للدولة إلى غاية التسعينات، وهذا رغم حجم الاستثمار وحجم الاهتمام الذي ولته الدولة للقطاع العام، والشركات الوطنية التي فشلت في إحداث التنمية المطلوبة، ويعني من جانب آخر استدعاء فاعلين جدد للتكفل بعمليات التسيير والتخطيط، فعلى المستوى العقاري تم فتح السوق بداية من 1990 حيث أصبحت الترقية العقارية من طرف وكالات خاصة³ واستغلال مدخرات الأفراد في المساهمة في تمويل المشاريع والاستثمارات من أجل تخفيف الضغط على الخزينة العمومية.

هذه الورقة تسعى للإجابة عن الانشغال التالي: إلى أي مدى استطاع المجتمع إدراج الفكر المقاوالاتي (قطاع البناء مثالا).

¹ - بيار بورديو، الرمز و السلطة، ترجمة عبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الثالثة، 2007، ص 49

² تاريخ التصفح : 2017/07/22 'p02 www.ipag.fr/fr/accueil/la-recherche/publications-WP.html

³ - بوبكر بوخريسة، المدينة الجزائرية و إيديولوجية التنمية، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، مطبعة جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، ص 62

أولاً- خطة البحث و بناء الموضوع:

1. الهدف من الدراسة

- توضيح أن المقولة هي سلوك و نشاط اقتصادي و أيضا اجتماعي.
- المقولة هي على المستوى العملي كما الفكري.
- المقولة لا يمكن أن تشكل استثناء سوسيولوجي للعلاقة بين التقليد والحداثة.

2. بناء الموضوع:

الانفتاح على المقولة نظريا بالجامعة، أو إعلاميا بالصحافة و مؤسسات عمومية للتشجيع، لم يكن إلا استجابة بديهية بالبحث في جدلية تاريخية محلية بتوجه عمومي إلى تبني إيديولوجيات تسطر أهداف اقتصادية للدولة يد عليها فيها، مقابل غلق مطلق وحصر إجرائي لم يسمح بقيام مقاولات أو فصل اقتصادي بمبادرات غير سياسية، كضرورة لتأسيس عقلانية ومنطق وفق تضاد بقواعد تنافسية يمكن أن يجعل للدولة دور هامشي، باعتبارها تبنت منذ الأول سياسات توزيعية و تصورات بأبعاد اجتماعية، يبدو أنها لم تترك خيارات إضافية لجهاز تسييري، إلا بتراجع متتالي أمام قيام سوق وطني بمعاملات اقتصادية حرة، غير منفصل عن إطار عالمي أشمل، لأن التوزيع الاجتماعي يبقى في شكل سلبي في حالة وجوده منفردا دون مردودية ونجاعة لمؤسسات الأمة الاقتصادية وهياكلها، والاعتماد الدائم على مصدر عيش واحد، يضع المجتمع في تبعية لسوق عالمي لا يمكننا أن نزيح عنه، رغم كل المحاولات العمومية المتتالية، ما يجعل الاختيارات رغم تحليلها بدور مصيري في الأمة فإن النماذج تبين انفتاح عالمي على اقتصاد لبرالي لتبقى الدولة بوظائفها الاستشرافية.

إلا أنه من جانب آخر فإن تحليل سلوك مقاولاتي في دولة مثل الجزائر، لم يتحدد ببناء اجتماعي ولم يكن لنا وعي تاريخي فيه، جعله في ارتباط مطلق بهيكلية إدارية تتحكم في دواليب الدولة و بقوة، فيكون النجاح أو الفشل مرهون بقدرات فردية أكثر من أي شيء آخر، باعتبار ثنائية ثقافية في مجتمع يتأسس و بأغلبية على استعارات مفاهيمية، لم تساهم في إقصاء كلي لثوابت الأمة و مرتكزاتها، والنتيجة ازدواجية تصورية للأشياء في الإدارة و في كل سلوكيات الناس ومعتقداتهم، ما فرض من جانب آخر عوائق أخرى، فأمام السوق و المنافسة، البنوك و المعاملات اليومية، فإن المقولة تصطدم أيضا في حالة وسطية بعلاقات لا شرعية أو رسمية، تستلزم عمليات توفيق ليست سهلة، تزيد من صعوبات العمل والنشاط، ولكنها أيضا ترسخ ولا تنفي عناصر ضرورية جعلت الفعل المقاولاتي عامة

والنشاط الحر بوجه خاص، يتطلب قدرات نفسية و بدنية بنيوية، اقتصادية و اجتماعية معينة، و بهذا أشرنا إلى الغريزة المقاوлатية التي تتحدد بمعطيات ومنطلقات نفسية مسبقة غير متحكم فيها أو أنها غير مكتسبة، ما يجعلها تتمركز بأبعاد بيولوجية طبيعية في الإنسان وتأثير ذلك في إقامة فرز موضوعي بين مجموعات وبقابلية أكبر للانفتاح على نشاطات مفتوحة مقابل أفراد آخرين.

3. مفاهيم إجرائية:

المقاولة هي سلوك إنتاجي من خلال حث الأفراد على الانخراط والمساهمة أكثر في عمليات الإنتاج، وهو نظام لم تعرفه الجزائر في المراحل الأولى لتكوين الدولة الوطنية موازاة مع توجهاتها الإيديولوجية، فتم تأسيس نظام اجتماعي وفق أسس اقتصاد موجه، يمنع و يعيق تبلور فكر مقاوлатي حقيقي.

يمتاز مصطلح المقاولة بتعقيدات كثيرة ساهمت في إضفاء صعوبة مفاهيمية، لتحديد تعريف شامل وجامع، باعتبار أنها تصور في حالة الجمع بين الدال و المدلول، بين بناء نظري تجريدي و نشاط ميداني و ممارسة واقعية، إضافة إلى ارتباطه الضروري بالتوجه الاختياري و السياسات العمومية، وكل هذه العوامل وغيرها جعلت المقاولة وفق نفس القالب و لكن باختلافات جوهرية ترتبط بالتقدم التقني والتكنولوجي العالمي، وخاصة لارتباطها بأهداف الفاعلين الأساسيين، وهما السلطة والمؤسسة نفسها، والتي ترتبط بتوجهاتها الصناعية، الخدمائية أو التجارية.

وتعرف المقاولة أنها « الفعل الذي يقوم به المقاول و الذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها »¹ و يمكن تعريفها أيضا « أنها نشاط يتضمن اكتشاف وتقدير واستغلال الفرص، وبالفعل فإن للمقاولة هدف تقديم حاجات وخدمات جديدة، وإعادة هيكلة، سوق جديد، بآليات ومواد ووسائل لم تكن موجودة من قبل »²، من خلال توضيح قدرة المجتمع على التقيد بالرهانات، وتحليل أسس هيكلة المجتمع طبقيا واجتماعيا، في ارتباط مباشر بقدرة المقاول على الاختيار، التي تمثل أهم ركائز النشاط المقاوлатي، باكتشاف الفرص الموجودة في السوق، بل وأهمها ما يمثل أهم عوامل النجاح أو الفشل.

¹ - بدر اوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول (دراسة ميدانية لولاية تلمسان)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه تخصص علم اجتماع التنمية البشرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص34

² تاريخ التصفح : 2016/08/12 op cit، p678 www.ijias.issr-journals.org

ثانيا: تأثير المخططات المتتالية في المفهوم

1. المقالة خلال الفترة الاشتراكية:

الدولة بعد الاستقلال لم تشجع الفكر المفاولاقي، و تبنت منهج التسيير الاشتراكي باعتبار أنه النظام الذي يمكن أن يحقق أهداف الثورة، هذه الأخيرة نجحت بعد إلقائها إلى الشارع و التفاف الناس حولها، و نفس الأمر مع المنهج الاقتصادي فاعتبر التوجه الاشتراكي في إطاره مجال حيث يمثل الشعب أهم فاعل في المعادلة، في مجال التسيير والتخطيط وتوفير فرص للناس حتى يتسنى لها إبداء الرأي فيما يخص الاختيارات المصرية للدولة على الأساس النظري على الأقل « و بقيت الدولة هي المتكفل بقيادة المشاريع »¹، خاصة في ظل غياب برجوازية حقيقية يمكن أن تحمل المشروع الاقتصادي.

وجدت السلطة التي أخذت الحكم بعد الاستقلال دولة منهاره على جميع المستويات بعد الدمار الذي خلفته الحرب، و بمغادرة أغلب الكوادر البشرية التي كانت تتكفل بعمليات الإنتاج والتسيير، و هي خبرة ضرورية لاستمرار عجلة الإنتاج، و كانت غائبة في الغالب محليا لشعب ريفي زراعي في أغلبيته بحوالي 68 % حسب إحصاء 1966 « فكانت الأولوية معطاة للحصول على الموارد الزراعية والرعية، علما بمساحة الوطن والضعف العددي للسكان، بـ 95 % من السكان ريفيين منهم 55 % من الرحل »²، لم تتح أمامه إمكانات لترقيته اجتماعيا و اقتصاديا، ما خلق عوائق ذات توجهات تقنية بالأساس لم تخرج منها الدولة لحد الآن.

أمام هذه العراقيل وجدت الدولة في المقابل آثار إيجابية عن الفترة السابقة، ترتبط بالأهداف الاستعمارية و بتحويل الجزائر حديقة خلفية، واحتياطي في مجال الموارد البشرية و المادية « التي مثلت ورقة رابحة على المستوى المادي عن الحقبة الاستعمارية، بنية تحتية، مطارات، سكك حديد، سدود... »³، و في المجال السكاني بحظيرة عقارية معتبرة و مدن جاهزة، منها حظيرة شاغرة بـ 300 ألف وحدة، شكلت فرصة أمام الدولة لبناء اقتصادي، و التكفل أكثر بالانشغالات الآنية التي تؤرق الأسر و العائلات، وساهم هذا الوضع في تبني الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية، والاختيارات العمومية الأساسية، بالتوجه نحو التصنيع وفق المبادئ التروتسكية « فالاشتراكية بالنسبة لماركس

¹ - Marc Cote، L'Algérie Espace Et Société، éditions Medias Plus، Paris، 1996، p117

² - Mohamed Boukhoubza، Nomadisme et colonisation، analyse des mécanismes de déstructuration et de disparition de la société pastorale traductionnelle، Office des publications universitaires، Algérie، p335

³ - Marc Cote، op cit، p117

ولكل من اعتبروا من أتباعه، كانت تتمثل في التحرر الذاتي للطبقة العاملة، لذا فإنها تفترض وجود صناعة حديثة واسعة النطاق، وبروليتاريا واعية طبقيا و قادرة على التحرر الذاتي»¹، فتم التضحية بالاستثمار الاجتماعي لمصلحة الاستثمار الإنتاجي²، و استهداف توفير فرص عمل للناس، وهو ما يمثل مبدأ استراتيجي أولي من أجل تحقيق الأهداف العامة لترقية الفرد الجزائري وتحسين ظروف عيشه. والجانب الإيجابي الثاني يتمثل في اكتشاف البترول من طرف الهيئات الاستعمارية بداية من 1956³، فأصبح المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، والمصدر الأول لتمويل المشاريع و الاستثمارات، والواجهة الحقيقية لبناء مخططات وطنية بالاستناد على توقعات إيرادات الدولة التي بقيت محصور في الجباية من الريع البترولي.

هذه العوامل و غيرها كانت أهم المؤشرات الموجهة للاختيارات الإيديولوجية العمومية، فالدولة رفعت مبادئ العدالة و المواطنة كركائز هيكلية في السياسات العمومية، فمثل الفكر البرجوازي تصور مخالف لأهداف الثورة « فهو يستخدم الممارسات الإقطاعية من أجل جعل المصنع وسيلة لإنتاج مكانة اجتماعية »⁴، و هو ما يمثل أهم شرط لبناء اقتصاد رأسمالي و فكر مقاوлатي، و كان العامل الحاسم حسب هني أحمد في التناقض الواقع بين مجتمع غربي، نما و نشأ وفق مبادئ الطغيان الإقطاعية والخضوع، فكانت بنيتها جاهزة لنمو التصور البرجوازي للعلاقة بين رب العمل والعمال، وهو ما اعتبر شيء عادي نظرا للنتائج المحققة على مستوى الأمة، مقابل المجتمع العربي الذي بقي في صراع دائم بين فكر تقليدي و طموحات عصرية، ما منع انطلاق فعلي نحو الأهداف.

البناء لم يشكل استثناء للقاعدة، و تميزت الفترة بمرحلتين:

الأولى أن البناء لم يكن أولوية « مع اختيار طريقة الاستثمار المباشر للإنتاج و الفكرة الأساسية أنه قبل توفير سكن للجزائري من الأفضل توفير له منصب عمل دائم »⁵، و هو ما ساهم في تفاقم العجز السكني و الاختلال بين العرض والطلب، و ما استلزم على الدولة إحداث تغييرات في توجهاتها، و بالاهتمام أكثر بالقطاع فتوجهت إلى تبني سياسة الشركات الوطنية، ذات القدرات الإنتاجية

¹ - دونكان هالاس، ماركسية تروتسكي، مركز الدراسات الاشتراكية، ص31

² - Marc Cote، op cit، p118

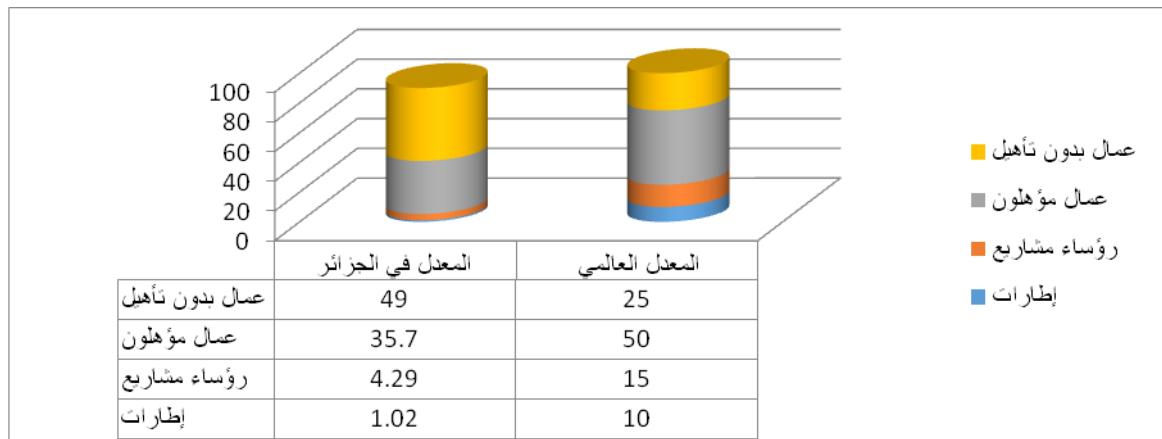
³ - Ibid، p118

⁴ - Ahmed Henni، Le cheikh et le patron، Office des publications universitaires، Algérie، 1993، p63

⁵ - Actes des journées sur l'habitat urbain، Organisées par l'ONRS de la wilaya d'Alger « La question du logement à Alger », organisation national de la recherche scientifique، Office des publications Universitaire، 19 mars 1976، p 41

الكبرى، و شكلت هذه المؤسسات الضخمة مجال تستند إليه في مجال إنجاز البرامج السكنية، و هي مؤسسات ذات طابع عمومي تحوي آلاف العمال، إلا أن ما يميزها هو حجم مساهمتها في تحقيق الأهداف والنجاعة المطلوبة، على المستوى الكمي كما و الكيفي، و كانت السبيل الوحيد فلم يكن للدولة حلول كثيرة و بدائل متاحة، خاصة في ظل غياب إمكانات مادية وبشرية، ولم يكن ممكنا الحديث عن قطاع خاص قادر على التكفل بهذا الميدان ويوضح الشكل التالي نسبة العجز للقدرات والخبرات في مجال البناء¹.

الشكل رقم 01 : يحدد التمرکز الجزائري في مستوى التأهيل



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

(Rachid hamidou, Le logement un défis, imprimerie Aissat Idir, 1989, p 229)

ورغم الانتقادات الموجهة لهذه الشركات خاصة فيما يتعلق بتقنيات البناء المستخدمة، و كانت تستخدم تقنيات التصنيع المسبق، و شهد القطاع « تحول كبير في جهاز الإنتاج تبعاً للتقرير العام للمخطط الرابعي، الذي توقع الترقية من خلال سلم كبير للتصنيع »²، فقامت باستيراد مصانع كبيرة لهذا الغرض استهلكت استثمارات ضخمة على المستوى المادي، دون أن يكون لها جدوى على الأرض، خاصة مع ضعف آليات التسيير و التنظيم لهذه المؤسسات، التي بقيت محكومة بنقص للخبرات التي يمكن أن تأطر العمليات الإنتاجية، إضافة إلى سوء الاستخدام الدائم لقدراتها في الإنجاز،

¹- Rachid hamidou, Le logement un défis, imprimerie Aissat Idir, 1989, p229

²- Nacira Meghraoui, Quel habitat pour l'Algérie, « La nouvel ville de Constantine », éditions Média – Plus Constantine, 2006, p 37

الذي بقي مرهون بالمشاكل التي تعاني منها في مجال التمويل و الاستدانة الكبيرة للمؤسسات في مجال قطاع الغيار¹، فكان يساهم في إضعاف قدرات هذه المؤسسات في مجال الإنجاز. بداية من المخطط الخماسي الأول تمت إعادة هيكلة شاملة للقطاع، بالانتقال من نظام التصنيع المسبق الذي يحتاج إلى أموال كبيرة، و التوجه إلى نظام التصنيع الخفيف « الانتقال من تعميم أدوات (Coffrages) لتخفيض قدرات الإنجاز، إلى نمط البناء (Les Coffrages Outils) et/Tables Branches)، و إهمال نظام التصنيع المسبق (Préfabrication)»²، و هو ما احتاج لإعادة تنظيم شامل للقطاع، ومثلت هذه الفترة مرحلة انتقالية لتحرير السوق، بعد فشل جميع الاختيارات السابقة عن تحقيق الأهداف الشاملة و التوقعات الوطنية. و بقي القطاع الخاص هامشي في غياب ترقية خاصة باستثناء الترقية التي يتكفل بها الأفراد لمصلحتهم الشخصية، و التي شكلت مجال لتوفير اليد العاملة واكتساب الخبرات التي عجزت الدولة نفسها عن توفيرها.

2. المقاول في الفكر الرأسمالي:

التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد مفتوح لم يكن مجرد قرار سياسي أو شعبي تم اتخاذه في موقف معين، فقد تداخلت مجموعة من العوامل التي جعلت التحول حقيقة، مفروضة بأوضاع اجتماعية، اقتصادية و سياسية، ذات بعد مادي بالأساس بتراجع الإيرادات المالية للدولة، بعد الأزمة الاقتصادية في نهاية الثمانينات، و التي كشفت غطاء عجز متتالي للمؤسسات الوطنية، التي استمرت في تسريب العملة للخارج، و باستنزافها لجل القدرات الوطنية دون أن تحقق أهدافها، واستلزم العجز المالي التوجه نحو الخارج، بطلب قروض دولية و هو ما يعني الانخراط في الإملاءات الأجنبية « فقام صندوق النقد الدولي FMI بإعادة جدولة الديون الجزائرية بداية من 1994 بخفض قيمة الدينار بـ 40% و التدخل في تسريح العمال و تفكيك المؤسسات الكبرى و خصخصة الشركات العمومية و رفع الدعم على الموارد والخدمات »³، ما ساهم في تحللها و تحول نمط تسييرها.

لقد نشأت المقاوله كفكر و كتصور بعد توجهات السلطة السياسية إلى فتح السوق، و قبلها كان الوضع القائم مغلق، في إطار نظام اشتراكي يعمل على كبح الحريات الخاصة، و العمل وفق المنهج

2- Abdallah Ali-Toudert، Le cout de la vie en Algérie depuis 1962، Office des publications universitaires، Algérie، 1982، p83

²- Nacira Meghraoui، op cit، p 38

³- عدنان رقية محمد، المرأة المقاوله و تحديات النسق الاجتماعي، رسالة لنيل شهادة ماجستير تخصص تنظيم و عمل، جامعة الجزائر، 2008، ص 89.

الذي يحدد الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج كمحور للعلاقة التفاعلية بين السلطة و الشعب « و رغم هذا كان القطاع الخاص موجود مهمش، في شكل كيانات صغيرة الحجم»¹، إلا أن النتائج السلبية التي حققتها مرحلة التصنيع المصنع و الشركات الكبرى، التي مثلت مجال لخلق أدوار جديدة، دون الحديث عن قدرتها على تفعيل السوق الاقتصادي، الذي يضع النجاعة الاقتصادية و العلاقة بين المدخلات والمخرجات أهم الركائز التي يقوم عليها، و انطلاقا من مخالفتها لهذا التوجه كان البديل منذ التسعينات إلى غاية ما بعد 2000 هو التوجه إلى المرحلة الاستهلاكية، و اعتبار الإنتاج الاقتصادي حكرا على المؤسسات التي تملك التقنية و التقدم، و هو أساسا ما فتح المجال أمام القاعدة الاقتصادية "49/51" في شكل شراكة مع الخارج، تستلزم استدعاء التقنية من مصدرها، مقابل الحرص على تقاسم التراث و الملكية، و هو ما يطلق عليه بالمرافقة التي ترتبط بعجز داخلي في مواكبة التطورات العالمية، و مسايرة التطور و مشكلا عائق إضافي أمام تبلور ثقافة مقابلة ذات قيمة وجودية، يمكنها الاستمرار وفق آليات السوق، نفس التوجه في مجال البناء و هذا بفتح السوق أمام مؤسسات بناء تابعة للقطاع الأجنبي، و بلغت 28 % من حجم المؤسسات الموجودة²، و هذا بعد احتكار الشركات الوطنية للقطاع خلال المخططات الأولى، وفق تقنيات بناء معقدة و حاجتها لرساميل مهمة، ما أدى إلى استبعاد الخواص و منع دخولهم للمشاركة في الإنتاج، و استمر الحال إلى غاية الثمانينات « حيث جاء قرار نوفمبر 1985 بإعادة هيكلة أغلب المؤسسات الكبرى SONATIBA ECOTEC – ESTE – DNC – وبتحويل الوصاية عليها من وزارة السكن إلى الوالي الإقليمي»³، كخطوة أولى و مرحلة انتقالية، و من أجل التجهيز للمرحلة اللاحقة، و هو ما يمثل إجراء مفروض بواقع معيشي، ناتج عن تفاقم العجز السكني، و عن عدم قدرة جهاز الإنتاج إدراك الأهداف المقررة في الميثاق الوطني 1976، المقدرة بـ 100 ألف مسكن/سنويا⁴، و بعد الانفتاح الاقتصادي و إعلان أغلب هذه الشركات إفلاسها، فتم بيعها للخواص أو إغلاقها كإعلان عن فتح المجال للمقابلة موازاة مع تحول جذري في الإيديولوجيا، و البحث عن آليات جديدة لمواجهة الرهانات الاقتصادية الناتجة عن فتح السوق، و هو ما يفرضه قانون المنافسة و ما تقتضيه العلاقة المنطقية بين العرض و الطلب

¹-Marc Cote، op cit، p118

²- www.maghrebemergent.com تاريخ التصفح : 2017/04/06

³ - Nacira Meghraoui, op cit, p46

⁴ - Ibid, p47

«و الهدف الذي تجندت له هذه المؤسسات هو بناء اقتصادي على المدى البعيد، في سبيل تحقيق استقلال اقتصادي للدولة»¹، و نشأت هذه المؤسسات على أنقاض الشركات الوطنية التي تم خوصصتها، فشكلت الخوصصة فرصة أمام فئات اجتماعية بعينها من أجل اختراق النشاط المقاوالاتي، بالاستفادة من الأرضية التي وفرتها هذه الشركات العمومية، على مستوى البنى التحتية، التجهيزات والخبرات، فأشارت مغراوي أن ظهور القطاع الخاص كان بداية بشراء المؤسسات الوطنية العمومية «فظهرت مؤسسات خاصة مزودة بإمكانات مادية ضعيفة حصلت على إمكانات هذه المؤسسات بأسعار منخفضة»²، وهو ما نص عليه القرار 95/98 لـ 1998/06/07. وتفتت الشركات العمومية سمح بانبعاث فكر جديد أخذ على عاتقه تحقيق أهداف الأمة وفق تصور جديدة للعلاقات و للبناء الاقتصادي، بالتركيز على مبدأ العمل و الاستحقاق، الحركة و النشاط.

و أهم ما طرح خلال هذه المرحلة حول الفكر المقاوالاتي هو قدرته على حمل المشروع الوطني بعد انسحاب الدولة من التحكم المطلق و إدماج فاعلين آخرين بالتوسع أفقيا حسب سلسلة الإنتاج، و تحويل النظر صوبها في مجال تحقيق أهداف عجزت الدولة نفسها عنها، ممثلة في إحداث قيمة مضافة وفق أسس اقتصادية.

هذا التصور نفسه مفروض بواقع عالمي و شروط اقتصادية، و بفشل مطلق لتكفل الدولة بقيادة المشاريع، و أهم ما يميز الفكر المقاوالاتي هو قدرته على تعويض الدولة في حمل المشاريع و البرامج خاصة أن «أغلب المؤسسات الخاصة هي ذات طبيعة حرفية و قدراتها التكنولوجية محدودة»³، فكانت تستخدم تقنيات بناء تقليدية، لا تسمح لها بالتوجه إلى المناقصات ذات الأهمية الكبيرة باستثناء المشاريع الصغيرة التي لا تتجاوز عشرات الوحدات السكنية، و هو ما حول أصابع الاتهام نحو الإدارة التي عجزت عن إحداث إطار عملياتي بقدر الرهانات الظرفية وهو ما أشارت إليه مغراوي «أن الإدارة تتحمل المسؤولية حيث آلاف المساكن في كل الولايات، تم التعهد بها في مجال الإنجاز إلى مؤسسات ما تزال تستخدم الحبال للرفع، و التي تستلزم ثلاث أيام لوضع الأرضية، أمام تعطل الرافعات و الشاحنات»⁴، التي كانت تستخدمها الشركات العمومية، وخصصتها جعل هذه

¹ - Marc Cote، op cit، p118

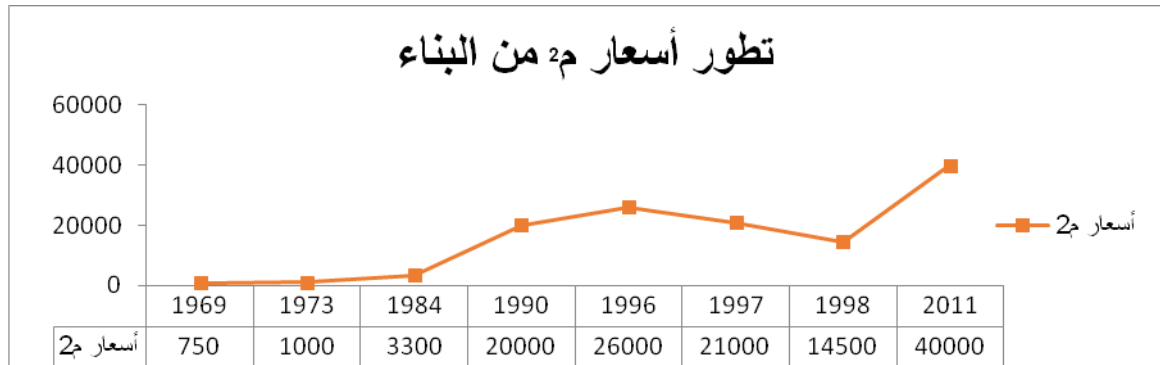
² - Nacira Meghraoui، op cit، p47

³ - Rachid hamidou، op cit، p229

⁴ - Nacira Meghraoui، op cit، p48

الأدوات و الوسائل في حالة تعطل أمام ندرة الموارد، التي منعت الخواص الذين اشتروا المؤسسات من إعادة إحيائها بشكل حقيقي، إلا أن هذه المؤسسات استطاعت تحقيق فوائد جمّة على الأرض « فساهم القطاع الخاص في خفض تكاليف الإنتاج من 26 ألف دج إلى 14.5 ألف دج بالنسبة للبرنامج 98/97 »¹.

الشكل رقم 02 : تطور أسعار المتر مربع من البناء (الوحدة/ دج):



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Nacira Meghraoui, Quel habitat pour l'Algérie) و يوضح الشكل مساهمة القطاع الخاص في خفض تكاليف الإنجاز من 26 ألف في 1997 إلى 14 ألف في 1998، ما جعل القطاع الخاص أكثر نجاعة و لها فوائد أكبر و بترشيد للنفقات، و مع تحديد سعر سياسي بعد هذه الفترة استقر في حدود 40 ألف دج، لكي لا يتجاوز سعر المسكن 280 ألف دج كحد أقصى²، إضافة إلى مساهمة القطاع الخاص في خفض تكاليف الإنجاز و بتحويل الإطار العام من اعتبار البناء ورشة غير محددة زمنيا إلى التحديد في نهاية التسعينات « و فترات الإنجاز كانت في الماضي بين 36 إلى 48 شهر و انخفض المعدل إلى 12 شهر »³، و هو ما شكل بحد ذاته إنجاز خاصة مع توجه الدولة إلى فتح المشاريع الكبرى و توقع البرامج العملاقة، و بواحد مليون خلال كل مخطط و هو ما يستلزم تسليم 200 ألف سنويا، ورغم أن الجزائر تسلم بين 250 إلى 300 ألف

¹ - Ibid, p48

² - www.El-tawassol.net/N=36/Décembre/2013 تاريخ التصفح : 2014/04/11

³ - Nacira Meghraoui, op cit, p49

وحدة سنوياً¹، فإن الدولة تعول أكثر على القطاع المحلي الخاص، الذي يملك حالياً قدرات إنجاز تقدر بحوالي 80 ألف وحدة/سنوياً و الهدف رفع هذه القدرات إلى 120 ألف وحدة سكنية/ سنوياً².

3. تأثير الجهاز الإداري في التسيير

بعد الاستقلال وجدت الجزائر صعوبات تسييرية عميقة، إدارات خالية، ورشات مهجورة، و غياب شبه مطلق لإمكانات مادية أو بشرية يمكنها مباشرة المهام المكلفة بها، و هو ما يعني تحول جذري في العلاقة و البناء الاجتماعي، فبعد أن كان المجتمع مغلق مؤسس على تمييز طبقي واضح، و باحتكار مطلق للسلطة الاستعمارية للمجال، و بتهميش كلي للسكان الأصليين في القرى و المرتفعات المجذبة، إلى درجة اعتبار السكن المش في ضاحية للعمل عند الأوربيين امتياز في حد ذاته، وبعد هجرة أغلب الأوربيين بقي المجال مفتوح أمام الجميع، فاحتل المدن فئات شعبية تم تهميشها طويلاً هم من أصل ريفي، و رغم أن احتلال الفضاء رضح للمال في الكثير من الحالات، و هو ما برز بالنسبة لاحتلال الأملاك الشاغرة، فدفع قانون التنازل و ضرورة دفع الإيجار بأثر رجعي³ إلى استيلاء طبقات معينة على هذه الحظيرة، و هي تملك إمكانات لذلك، و استمر الوضع لحد الآن بنفس النهج، حيث يلعب المال دور رئيسي عندما يتعلق الأمر باحتلال الفضاء، من خلال انتشار المعاملات الاحتكارية والمضاربات، ما جعل سلطة اتخاذ القرار محصورة.

إلا أن التوجه العمومي و الاختيارات المصيرية للأمة، خلقت ظروف توفر إمكانات لتجاوز البناء الطبقي الذي يتصوره الأفراد، من خلال هذه العمليات الاحتكارية، فقد نصت الدساتير الجزائرية كما المواثيق الوطنية على تخطيط استراتيجي، كان له آثار مهمة على المدى البعيد و المتوسط، من خلال سعيها الدائم لرفع المستوى الثقافي للمجتمع بتعميم التعليم، دون تمييز جنسي أو إقليمي كهدف أساسي للأمة « طبقاً للتشريع الجزائري فإن التعلم إجباري من 6 إلى 16 وبدون تمييز »⁴ ما ساهم في خلق تكافؤ للفرص من خلال هذه السياسات العمومية في التدريس، و هو ما يبرز من

¹ - www.radioalgerie.dz/ 30/12/2014 التصفح : 2017/09/12

² - www.Sawt-alahrar.net/ 28/ 05/2015 التصفح : 2017/09/12

³ - Martin Lalonde، La crise du logement en Algérie : des politiques d'urbanisme mésadaptées، Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maître ès science en Anthropologie، Avril 2010، p95

⁴ - Enquête par Grappes à indicateurs Multiples(MICS) 2012/2013، Ministère de la Santé de la population et de la réforme hospitalière، Algérie، 2015،p 172

خلال الاستمرار « وفق مبدأ منطقي أن أغلبية الجامعات عمومية، و بالتالي مراقبة من الدولة »¹ و بعد 1962 كان الهرم السوسيوي- مهني في الجزائر فارغ و متاح أمام الجميع، و الفرصة مفتوحة و متوفرة للمتوقع، و التعليم هو من أهم المتغيرات و الفرق بين الريف و المدينة، و الشهادات هي التي تضع الفروق و هو ما لاحظته شولي chaulet « حين لاحظت في السبعينات أن العمال الفلاحين الجزائريين لم ينظروا إلى أنفسهم من حيث وجودهم المادي، بل كانوا يستمدون حياتهم في مشاريع أنبائهم »² ففرضت السلطة منطق جديد و أدوار جديدة مكتسبة و المجال غير محصور.

فالإدارة خلقت المجتمع خلقت أدوار و سلوكيات اجتماعية وفق «آلية تكوين نظام اجتماعي في مجال خلق مؤسسات يجعلنا نتوجه إلى وضع أهمية لدور منظمات الدعم و المساعدة لتكوينها إضافة إلى هياكل المرافقة »³ كانت انعكاس عن التوجه الإيديولوجي للدولة، و هو ما أصبح راسخ سلوكيا ورغم الانفتاح الاقتصادي فإن المعيار استمر، و تخلي الدولة عن توجهاتها الاجتماعية بقي غير مقبول، واستمرت في التكفل بتوفير حاجات الناس، عمل، سكن، صحة، ترفيه...والناس تطالب بهذه الامتيازات و اعتبارها من الحقوق، فالسكن من الحقوق غير القابلة للتنازل و الشغل أيضا. و من نتائج نشر التعليم و محاربة الأمية ظهور انفصال سوسيوي- مهني جديد، يركز على مؤهلات فكرية و شهادات بالأخص، و أصبحت الجامعة اليوم تخرج مئات الطلبة سنويا، و هو ما يوضحه الشكل التالي.⁴

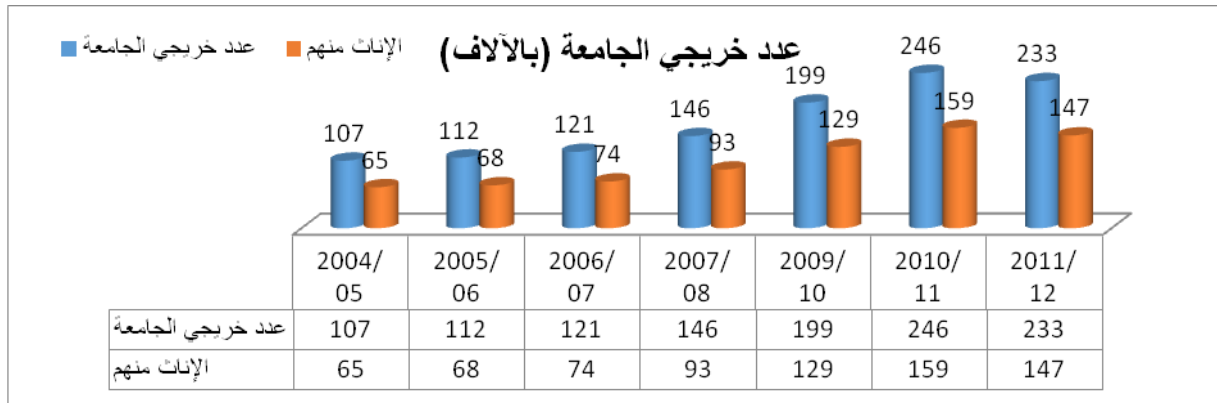
¹- P.Abetti et autres، entrepreneurship et innovation dans les pays du Maghreb، Le Département du Commerce des Etats-Unis، 2011، p20

²- محمد بشير، بحث في أبعاد الثقافة العمالية لدى عمال المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية (مركب الحرير بتلمسان)، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تلمسان، معهد الثقافة الشعبية، 1997، ص 52

³-www.kendem.fr/ p17 تاريخ التصفح : 2017/06/14

⁴ - Office National Des Statistiques، Annuaire Statistique de L'Algérie، N° 29

الشكل رقم 03 : تطور عدد خريجي الجامعات في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر

Office National Des Statistiques، Annuaire Statistique de L'Algérie، www.ons.dz/ N° 29)

يوضح الشكل ارتفاع مستمر لخريجي الجامعة من سنة دراسية لأخرى كانعكاس عن توجه عمومي لتعميم التعليم و استمرارها في الدعم المطلق للتعليم سعيا منها لرفع المستوى العلمي للمجتمع حتى يمكنه أن يكون في مستوى الرهانات و الأهداف التي تسطرها الدولة.

وهم يحتاجون إلى فرص عمل و لكن في نفس الوقت ذات نوعية، فلم يرضى حاملو الشهادات بالأعمال العادية، مشكلين تهديد دائم بالانفجار فجاءت وكالات التشغيل، حيث تم استحداث هيئات إدارية مكلفة بتشغيل الشباب خريجي الجامعات، وتوفير إطار لامتصاص حجم الإنجاز الأكاديمي، كضرورة و حتمية اجتماعية لتفادي المواجهة، و منها وكالات تشغيل الشباب ANEM و ANSEJ في شكل شبه توظيف يتم الحصول من وراءه على ضمان اجتماعي و إيرادات.

الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) هي مقالة موجهة لفئة اجتماعية كانت في حاجة إلى رؤوس أموال فتم منح قروض، وضعتها الدولة في إطار تصور لها الجديد لخلق فكر مقاوالاتي لدى الشباب « تهدف لمساعدة هذه الفئة لتكوين مؤسسات صغيرة »¹، و كمجال لتوضيح توجهاتها الإيديولوجية. إلا أن التحول كان على مستوى الخطاب لا أكثر، دون القدرة على تجنب الخوض في الجانب الاجتماعي ممثلا في التوزيع العمومي، فالتوجه الفكري للسلطة السياسية يشير أن حاجات الناس لم تعد تقع على عاتق الدولة، و المفروض نظريا تشجيع الفكر المقاوالاتي وفق أسس اقتصاد السوق، حيث تعتبر السياسات العمومية و الفكر المقاوالاتي العمل كنتيجة و ليس كسبب « لاعتمادها على العمالة المكثفة و بتكلفة منخفضة، فدللت الدراسات أن تكلفة خلق فرص عمل في هذه

¹-www.radio-m.net/30/07/2017، p15 2017/09/15 : التصفح

المؤسسات، هي أقل بثلاث مرات عنه في المؤسسات الكبيرة بشكل عام»¹، و الهدف ليس توفير ظروف حيث يستطيع الأفراد الحصول على إيرادات مالية ثابتة، و هي استراتيجيات أبانت عدم قدرتها على تحقيق تنمية اقتصادية، ما جعل هدفها الأساسي لتوفير فرص عمل محل نقض، لأنه محصور بفترة زمنية محدودة، و تبني استراتيجيات لبناء اقتصادي قوي بداية بتكوين إطار تقني ذات مستوى، يمكنه الخضوع للعلاقة الاقتصادية، ليشمل أيضا نمط التفكير و التصور الذي يبنى وفق نفس الأهداف. و العمل يصبح نتيجة للسوق (عرض/طلب) و معالجته إداريا من طرف السلطة السياسية. بمنح قروض للشباب في إطار وكالات ANSEJ، هذه الأخيرة وضعتها الدولة لتفادي توفير فرص عمل للناس و دعم الشباب العاطل²، و هو ما لم يعد ممكنا على المستوى الهيكلي للدولة، و الاتجاه الأقل تكلفة في نفس الوقت بالنسبة للاختيار الآخر، بمنح قروض مع استرجاعها، و فتح مصنع يحتاج إلى رساميل كبيرة و إمكانات مادية و عقارية كبيرة و خبرة معتبرة، و هو توجه الدولة خلال السبعينات و الثمانينات و لم تحقق من وراءه أي شيء، و التوجه الآن بمنح قروض للناس و فتح المجال ليتدبروا أمورهم، و العمل من خلال التوسع أفقيا بانتهاز سلسلة التوزيع و الإنتاج، و هو فضاء مفتوح مرتبط بإجراءات إدارية بسيطة تسمح بالانخراط لجميع الفئات و الطبقات الاجتماعية. في التوجه المقاولاتي نجد عدد من الفاعلين، تختلف استراتيجياتهم، أهدافهم و تصوراتهم للعلاقة، والسلوك الشعبي رأى أن ANSEJ هو مجال لأخذ أموال من الدولة في انتظار المسح (الفلاحين تم مسح ديونهم) و الفاعل الثاني هو الدولة، و التي لها خبرة كبيرة في المجال، و حرصت على أن لا تقع في الخطأ مرتين، فأدرجت فاعل جديد، فأصبحت للبنوك دور وسيط بين الدولة و الناس، لتصبح العلاقة ثنائية بعد أخذ القروض بين البنك و طالبي القرض « فيقوم بتمويل المشاريع وفق شروط بنكية يقرها على المستثمر»³، فنمت المقاولات بشكل كبير و اخترقت جميع المجالات الصناعية، خدماتية، تجارية... التي ظلت طويلا محتكرة عموميا، و هي مؤسسات صغيرة نجحت فيما فشلت فيه المؤسسات العمومية الكبرى « فهي أكثر إبداعا منها بسبب أن الأفراد لديهم دافع أكبر في إيجاد أفكار جديدة،

¹ - شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص156

² - نفس المرجع، ص 179

التصفح : 2017/09/15 ، p4 - www.radio-m.net/30/07/2017

تؤدي إلى تحقيق ربحية عالية»¹، و بدأت المقاومة بأفكار براغماتية محضة، لكنها حققت فوائد اقتصادية همة ومكاسب كبيرة خاصة في المجال الخدماتي، مع أن توجهها للقطاعات التي تحتاج خبرات تقنية كبيرة بقيت محصورة.

هو توجه بديل للسياسات العمومية لتوفير مناصب عمل بعد فشل سياسات التصنيع، و التنظيم جاء إداري محكوم بقرارات قانونية و إجرائية، خلقت تصور ذهني أن السلطة السياسية هي التي تحكم، و تتحرك في المجال بحرية بإحكام السيطرة، سرعان ما يصبح السوق هو الأساس، و نجحت المقاومة و حققت نجاعة لم تحققها الدولة لأنها ارتكزت على علاقات السوق « و تفاعلت مباشرة مع المستهلك، ما جعلها قادرة أكثر على توفير و تلبية رغباته الأساسية»²، و خضعت للمتغيرات المحددة للوضع الاقتصادي، فالمقاولة تفاعلت مع السوق و خضوع النشاط المقاولاتي لما تمليه قواعده، و هو ما لم تدركه المؤسسات العمومية ما سبب فشلها فتم إقصائها.

ثالثا: واقع المقاومة في الجزائر نظريا

1. المقاومة و ما تتضمنه من مخاطر:

المخاطرة سوسيولوجيا تعني مخالفة المعايير الاجتماعية و القيم السائدة، يمكن أن يكون لها بعد إيجابي أو سلبي، والانفصال عن تصور كلاسيكي ظل سائدا في المجتمع، فالمجتمع يضع معايير ومبادئ حتى يستطيع الناس التمييز بين سلوكات مقبولة وأخرى مرفوضة، و التحول الاجتماعي يمثل أهم عامل يؤثر في المنطق المعياري السائد « والتحول الاجتماعي الذي عرفته الجزائر خلال سنوات قليلة أحدث تشويش في نظام المعايير و القيم»³، و هذا بفعل الاستعمار أولا ثم بواقع اجتماعي مفروض بعوامل ديموغرافية (نمو سكاني و ميل حضري) و اقتصادية (اختيارات عمومية).

عرفت الجزائر ثلاث مراحل في هذا الإطار، فقد كانت الحياة من البيئة، سكن، شغل، تموين، بالتوجه بالدعوات إلى الله، و التعامل بالتبادل الأسبوعي في الأسواق، فكان المعاش بسيط مما ينتجه الناس من الزراعة و الفلاحة و الرعي، إلا أن هذا السلوك خضع لتحول جذري مدفوعا بمتغيرات ديموغرافية، اجتماعية و سياسية، فالكثافة جعلت قدرات الأرياف تنحصر بسرعة، ليساهم الاستعمار بقطيعة قوية

¹ - عبدالله قروي، مرجع سابق، ص32

² - نفس المرجع، ص 33

³ - Lahouri Addi, Les mutation de la Société Algérienne – Famille et lien Social dans l'Algérie contemporaine, éditions la découverte, Paris 8, 1999, p189

بفرضه للتعامل النقدي و العمل المأجور « فلا يوجد شك بأن البيئة الاجتماعية و الثقافية لها أثر على النماذج حيث المؤسسات الصناعية و إطارها البشري ينفذون مهامهم »¹، الدولة بعد الاستقلال تبنت توجه اشتراكي و الشركات الكبرى، من أجل توفير فرص عمل للناس، فكان العمل متاح والإمكانات لذلك كبيرة، إلا أن فشل هذه السياسات و الانفتاح الاقتصادي، استلزم إحداث تغييرات على المستوى الهيكلي الشامل للدولة، و هو ما يحتاج بداية إلى تفكيك البناء النظري الكلاسيكي، الذي بقي سائدا أن العمل، صحة، سكن... هي على عاتق الدولة، و بدون تفكيك فإن الانتقال إلى مرحلة لاحقة يمثل مخاطرة، و مغامرة وفق تصور سوسيولوجي و يعني تهديد بالفشل «والعوائق الموجودة عندنا كما عند غيرنا المرتبطة بالمبدأ الاشتراكي لا يمكن أن تخفي حقيقة الجهود الجبارة و الإرادة الراسخة لتجاوزها»²، 100 % بدون جريمة هو ما يسهر عليه القانون، وما يسهر عليه وكيل الجمهورية، فهو ممثل للدولة و معني بالوضع العام في مجال محاربة الجريمة. اجتماعيا لا يوجد جريمة و عقاب و لكن سلوك اجتماعي محدد معياريا، و مخالفة المعايير والقيم لا يمثل جريمة و إنما مخاطرة، و تبقى مرفوضة واستثناء إلى غاية شيوعها، فوجد الجيل الأول بعد الاستقلال مثلا عوائق كبيرة « في مجال إعطاء معنى لسلوكاته الاجتماعية نحو ممارسات فردية، وفي توجهه للبحث عن الثروة، ما أحدث صراعات إيديولوجية »³، تهدف إقامة بناء اجتماعي جديد، و ثورة ضد ما هو سائد و ضد قيم اجتماعية راسخة تاريخيا. إلا أنه لم يمثل جريمة و هو انعكاس عن الانفتاح الاجتماعي و العيش المدني، و المعيار الرفض نما في سياق تاريخي مختلف حيث يسيطر الاستعمار و يكبت الحريات و يسيطر، و خروج المرأة للفضاء العام كان سلوك مرفوض اجتماعيا « بسيطرة ذكورية في النشاطات الاقتصادية »⁴، و ساهمت الحضرية و التحول الاجتماعي في تحويل هذه العلاقة و أصبحت المرأة في الشارع للعمل أو للتعامل، فأصبح التعليم إجباري إلى غاية 16 سنة، و هو ما يمثل نمو من سلوك اجتماعي إلى قانون.

¹- P.Abetti et autres, op cit.P 02

²- Mostefa Boutefnouchet, System sociale et changement social en Algérie, Office des publications universitaires, Algérie, p17

³- Mostefa Boutefnouchet, La Société Algérienne en transition, Office des publications universitaires, Algérie, 2004, p59

⁴- Centre national d'étude et d'analyse pour la planification, Femme emploi et fécondité en Algérie, Mai 1999, p 11

بالعودة إلى المقولة اكتسب الشعب سلوك اجتماعي جديد يتمثل في كراء قوة عمل أفراد آخرين، كان العمل المشترك بالتعاقد ثم أصبح علاقات عمل و قد نص القانون 82-6 لـ 82/02/27 «يستفيد العمال من نفس الحقوق و يخضعون لنفس الواجبات، مهما كان سنهم أو جنسهم»¹، وقانونيا يصبح أكثر سموا ففتحت الدولة و أعطت جهاز تسييري و إداري للمجال.

و في البناء كانت الحياة مضبوطة مع الدولة، حيث تتكفل الشركات الكبرى، وهي تملك إمكانيات عملاقة و مصانع ضخمة و تجهيزات و وسائل، و نمط العمل في هذه المؤسسات العمومية بالبحث عن الثبات و الاستقرار، فلم تبحث عن نجاعة اقتصادية بل أنها تسعى للاستمرارية وفق أسس اجتماعية، فأصبحنا مدمنين على هذا الشكل بالاعتماد على الإطار العمومي، فهو الذي يحقق حاجات الناس، ومقابل هذا نجد السوق و هو غير مضبوط و فيه ربح و خسارة، وخصوصة الشركات الوطنية والانفتاح الاقتصادي يعني تحول هيكل جذري للمؤسسات، فوجد آلاف العمال أنفسهم في الشارع دون وجود بدائل عمومية، بل عليهم بالبحث عن مصادر عيش أخرى.

البناء هو من القطاعات الأكثر حساسية، و يحتاج إلى رساميل كبيرة، إلى تجهيزات و أدوات، واختراق القطاع الخاص للسوق يعني معادلة جديدة، للعمال كما لرب العمل و تحول جذري، ويعني مغامرة لأنه استحداث معاكس للهيكلية العمومية، التي كانت وجه اختياري لتفادي المخاطرة الاجتماعية، فالعمل عند الدولة فيه تعاقدية (ضمان، تقاعد...) و الجميع يريد الانتماء لهذه الحالة لكي يكون له شيخوخة مريحة، والسوق الحر لا يمكنه توفيرها لأنه مؤسس على قواعد اقتصادية، والاستمرار يعني منتج في السوق بمواصفات مطلوبة « فالمقولة عبارة عن سيرورة تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتج ذو قيمة في السوق، وبين الاثنين مغامرة بالجمع و التنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة، و خوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية»².

الفكر المقاوالاتي يستلزم تفكيك العلاقة بين الدولة و الشعب، و حتى توجهها الإيديولوجي يشير أن العمل لم يعد حق على الدولة، بل أن لها دور استشرافي لا أكثر و ما على الشعب إلا إدراكه، من أجل تفتيت المعايير التقليدية « و المقولة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات و أكثر من هذا فإن

¹ - Centre national d'étude et d'analyse pour la planification، op cit، p 08

² - بدر اوي سفيان، مرجع سابق، ص 34

السلوك المقاولاتي يجب أن يكون منسجم مع البيئة و الثقافة الاجتماعية ¹ و المقاوله فيها ربح وخسارة تستلزم عمليات حسابية دقيقة علاقات موضوعية، تستند على أسس علمية تحدد الفصل بين المخاطر، والانتقال إلى الحساب و يصبح التجسيد من خلال تقدير درجات المغامرة في سبيل الانتقاء. سوق البناء من أعقد القطاعات خاصة في الجانب التقني و التكنولوجي « فقد طرأ على المسكن تغيرات بفعل الثورة الصناعية و ما أنتجته من تقنيات و مواد ² فهو يحتاج خبرات كبيرة و تقنيات بناء ذات عمليات رياضية دقيقة، خاصة مع حركة التطور العالمية السريعة، إضافة إلى الجانب التمويني فالبناء يحتاج إلى وسائل و أدوات و أجهزة، تساهم في تيسير عمليات البناء و عدم توفرها يمثل من أهم العوائق التقنية، التي تعاني منها أغلب المؤسسات الوطنية الصغيرة، مقارنة بالأكبر حجماً «وتكوين المقاوله بأن يصبح الفرد مسؤول بشكل مباشر عن مصيره ³، فتمثل التسهيلات التي تلقاها لأخذ قروض، من أهم الأسباب التي تساعد في إزالة هذا العائق، إلا أن قمة المشاكل التي تعاني منها هذه المقاولات ترتبط بغياب و ندرة كبيرة لليد العاملة على المستوى الكمي و خاصة الكيفي، فتمثل اليد العاملة في مجال البناء من السلع النادرة و من الأسباب التي تعيق عمليات البناء وترهن تسليم في المشاريع خلال الإطار الزمني المحدد وفق العقد، خاصة المؤهلة في المجال التقني أو من الناحية العملية فيما يخص بعض الأعمال المستحدثة وطنياً لمسايرة التطور العالمي في الجانب الجمالي والهندسي أو المتعلقة بتحديد قدرات البناء. كل ما تم الإشارة إليه جعلت الانخراط في العمل المقاولاتي مرتبط بتوفر هذه المؤشرات، و نظراً لغيابها أو صعوبة تحقيقها فقد جعلت التوجه للمقاوله يعتبر من أكبر المخاطر، و المغامرات التي تستلزم جاهزية بدنية و نفسية من أجل التأقلم مع واقع جديد و مغاير لما هو معهود.

2. المقاوله والثقافة المقاولاتية:

المقاوله من المواضيع التي اهتمت بها الدولة في الآونة الأخيرة، من خلال بحثها الدائم عن مجال للخروج من التبعية التقنية و العملياتية للخارج، و العمل على خلق يد عاملة مؤهلة، على خبرات

¹-P.Abetti et autres، op cit، p2

² - رجاء مكى طبارة، مقارنة نفس - اجتماعية للمجال السكني - دراسة ميدانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، الطبعة الأولى، ص 122

³- P.Abetti et autres، op cit، p2

علمية وطنية ذات مستوى عالي قادر على المنافسة في المستوى العالمي، فهي وسيلة لإحداث تنمية اقتصادية و محرك للاقتصاد الوطني، في مجال محاربة البطالة التي أصبحت ظاهرة عصرية، و القطاع غير الرسمي الذي استمر في استهلاك الخيرات و في إضعاف القدرات الوطنية.

الدولة انتقلت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، و بالتالي فإنه من الصعب الحديث عن مقالة ذات مستوى، باعتبار أن الفكر المقاوлатي يحتاج إلى فترات أطول، و وجوده لا يقتصر على سلوكات منعزلة على المستوى الإنتاجي، فهو يرتبط أساساً بقيم ثقافية على المستوى الكلي للمجتمع « والحديث عن طبيعة الدولة، اشتراكية، رأسمالية، وطنية أو دينية فإنها تخفي حقيقة المشاكل، و التي ترتبط بقدرتها على تجسيد سياساتها »¹، و استمرار الوضع بانحصار المقالة على مستوى الخطاب دون السلوك، يعني تأخر ظرفي بالاتجاه نحو العصرية و الحداثة كأهم آلية للفكر المقاوлатي، خاصة بميل دائم للأفراد سلوكيا برفض بيع قوة عملهم لمؤسسات غير عمومية، فالشعب ما يزال مرتبط بنمط التفكير التقليدي، و البحث عن فرص عمل في مؤسسات و هيئات الدولة، و العمل العمومي يوفر راحة أكبر على المستوى النفسي و الاجتماعي.

و رغم التوجه العمومي للانفتاح على السوق، والذي يعني إجباريا التوجه إلى فتح المجال للنشاط الخاص و الفكر المقاوлатي إلا أنه لم يتوسع، واستمر الارتباط الشعبي بالدولة عندما يتعلق الأمر بالبحث عن مصالحها و حاجاتها، فالتحول إلى المقالة هو في المجال الإجرائي دون السلوكي « واعتقد السياسيون أن نتائج التقدم سوف تخترق المجتمع المحلي بطريقة آلية، مثل منطق السبب و النتيجة حسب أسطورة التنمية أو بشكل شديد أسطورة التقدم »² تحولنا إداريا و قانونيا و ليس مفاهيميا وثقافيا، فالدولة تحولت إيديولوجيا و لم يعد على عاتقها توفير فرص عمل للناس و تحقيق حاجاتهم، ويبقى على الشعب التفكير وفق نفس النمط و نفس الأهداف.

النشاط المقاوлатي أولا وقبل الإشارة إلى النتائج المرجوة منه، هو مجموعة من القواعد القيمية الواجب توفرها ممثلة الأرضية الخصبة التي تسهل عمل المقاتل، و تحثه على العمل في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، و التي تتعدى صفات شخصية في المقاتل نفسه، إلى توفير ظروف و انسجام تصوري بين مختلف الأجهزة و الهيئات العمومية و المدنية، التي تجعل « ثقافة المقالة نتاج عن الكيان

¹- Mostefa Boutefnouchet، op cit، p17

²- Ibid، p17

الاجتماعي المتفاعل داخل المقولة، بصفتها تنظيما مؤسسيا متميزا يفرض استقلاليته النسبية عن المحيط الذي يوجد فيه»¹، و بتوفير بيئة سليمة يمكن من خلال تحقيق جو مناسب لنمو هذا الفكر، إلا أن ما نلاحظه في الجزائر هو شبه غياب لهذه المؤشرات، من خلال تأسيس مجتمعا على الاستيراد وإسقاط نظريات جاهزة في كل الميادين و القطاعات، فتمثل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ إطار محلي وانعكاس لتوجه عالمي « فتم إنجاز مراكز منها في وهران في إطار البرنامج الأوروبي- متوسطي MEDA حيث يهدف هذا الأخير إلى منح فرص تطوير مؤسسات المستثمرين و المتعاملين الاقتصاديين و ضمان تأهيلها»²، و هي حاضنات الأعمال التي برزت في أوروبا في مجال توفير ظروف ملائمة، و تجهيز مختلف الفئات الاجتماعية بالخبرات الأساسية من أجل الدخول في عالم الشغل والأعمال، و لم يكتسب في الجزائر كسلوك انطلاقا من الحاجات و من الأهداف المتعلقة بضرورة المحافظة على الوضع العام، أو كانعكاس عن الحول الهيكلي للدولة ما استلزم انفتاحها على مؤسسات ذات قيمة على المستوى الكمي كما و الكيفي، من أجل أن تكون في حجم الرهانات.

المجتمع يرتقي من السلوك إلى الجمعيات المدنية كمنبر للمطالبة ليأتي التصديق، و القانون يعني ابتكار قواعد اجتماعية جديدة « فتركز الإدارة الرشيدة على إشراك المواطنين و المجتمع المدني في صناعة السياسات بالاعتماد على آليات التشاور قبل اتخاذ القرار باعتباره وسيلة فعالة لضمان مستوى أفضل للخدمات العامة و التنفيذ الناجح للسياسات»³، و هو ما يجسد الحركة الطبيعية التي تؤدي إلى ترسيخ القيم المقاولاتية من خلال الحاجة الاجتماعية إلى النشاط، وفق مبادئ تقرها المصلحة الاقتصادية والسياسية للدولة، و في الجزائر كان الدور الأكبر للإدارة التي فرضت نوع جديد من البناء الاقتصادي في العلاقة بين الأفراد، بين رب عمل يملك وسائل الإنتاج و عامل لكراء انضباطه اليومي في العمل، ما يجسد نمط محلي جديد يخالف البناء التراتبي الموجود، و المقولة لم تكن مطلب شعبي بل

¹ - بدر اوي سفيان، مرجع سابق، ص75

² - عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال أفريقيا، 18/17 أفريل 2006، ص 614

³ - مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة - دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، 2011، ص 38

مفروضة إداريا، و لم نكتسب قيم و مبادئ العمل المقاوالاتي الذي يستلزم التخلي عن الفعالية الاجتماعية التي تنشأ « وهذا بتسخير عوامل الإنتاج و العمل على التنسيق بين الموارد الاقتصادية والخصائص الذاتية التي يمتلكها المقاول لأجل استحداث نشاط اقتصادي »¹.

المجتمع فيه تشكيلات اجتماعية مختلفة، أغنياء - فقراء - متوسطين، و المجال المقاوالاتي ينتمي في الغالب إلى الفئات غير الفقيرة، و المجال المفتوح سمح بارتقاء طبقي سريع لفئات اجتماعية، من طبقات دنيا أو ريفية « وفق مبدأ اعتبار أن مشكل الحركة الاجتماعية تمثل نتيجة عن مجموعة من المحددات التي لا يمكن تحديد نشاطها بشكل منعزل و لكن وفق تشكيلها لنظام موحد » و أشار الباحث نفسه « أن تنمية المجتمع الصناعي ترتبط باستقلال أكثر فأكثر عن الوضع الاجتماعي، مقارنة بالمؤهلات المكتسبة و نتوقع ضعف للترابط في هذه الحالة مع الأصل الاجتماعي »²، إلا أن الأكثر أهمية في هذا المقام يعود بنا إلى التحليلات القديمة المرتبطة بالهجرة الريفية السريعة التي عرفت الجزائر خلال الستينات والسبعينات مع توجه الدولة لإقامة الأقطاب الصناعية في المراكز الحضرية « و سمح مغادرة المستعمر لمجتمع ريفي أساء معاملته للمطالبة بحقوقه المدنية، مثل الحصول على مسكن في المدينة، و عمل في مؤسسة صناعية أو خدماتية قبل الانقطاع الكلي مع ماضي حديث للعبودية واللامساواة بين الريف و المدينة »³، مما أدى لانتشار واسع لظاهرة الحضرية، التي فتحت المجال سوسيولوجيا للبحث والتقصي، من خلال المظاهر العديدة التي رافقت هذه الحركة من انتشار واسع للسكن الهش، أو سلوكات أكثر حدة ماثلة في تحويل إطار العيش الحضري إلى مزيج من القيم المدنية و البدوية في نفس الوقت « هذا البحث عن الحميمية يسعون له بقوة، و هو مرتبط برموز ثقافية ذات مرجعية سوسيو - دينية »⁴، و هو ما يسود في أغلب الفضاءات المشكلة للمجتمع الجزائري، حيث يتم المزج بين تصور شعبي ما يزال محافظ وفق أسس و معايير تقليدية، مقابل تصور إداري يقوم بإسقاط أجهزة و هيئات عصرية على المجتمع.

¹ - شويمات كريم، الموارد السوسيو اقتصادية الفاعلة في تجسيد مشروع المقاومة، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ص130، الرقم 10، العدد 2.

² - Raymond Boudon، L'inégalité des chances، Librairie Armand Colin، 1979، p27-47

³ - Farouk Benatia، L'Appropriation de l'espace à Alger Après 1962، Société Nationale d'édition et de diffusion، Alger، 1978، p67

⁴ - HADJIDJ El Djounid، « Identités culturelles et fabrique d'un projet architectural en Algérie »، In SEDJARI Ali، Culture et cultures، un défi pour les droits de l'homme، Paris، L'Harmattan، 2011، p404

الوضع العام في الجزائر منع تبلور طبقة برجوازية حقيقية « فلا يوجد في الكتابات حول البرجوازية الوطنية في العالم الثالث دلائل سوسيولوجية محددة عن وجود هذه الطبقة، فيتكلم الجميع عن البرجوازية دون تحديد ماهيتها »¹، فالاستعمار أولا تم التوجه الإيديولوجي للدولة، و إلى تقديس الفئة العاملة، الفقيرة واعتبارها ركيزة لبناء المجتمع اقتصاديا و سياسيا، أعاق انتشار فكر مقاولاتي للأفراد إلى غاية الانفتاح الاقتصادي، مع أننا لا نشير إلى غياب كامل للقطاع الخاص، الذي استطاع في جزء كبير منه الصمود أمام كل الأحداث المعيقة التي عرفتها الجزائر، و التي ساهمت بحق في بناء ثقافة مقاولاتية حقيقية « في أوروبا البرجوازية ترتبط بطبقة قليلة، مسيطرة باستخدام التصنيع، فعن طريق هذه الصناعة وصلت إلى هذه الطبقة »²، و هي ترتبط بتقديس الفعل الصناعي اجتماعيا و سياسيا، كأهم شروط بناء الوضع القائم، و في الجزائر نبحث عن تقديس الفعل المقاولاتي، و عندها يصبح ثقافة مجتمعية يحصل على تدعيم من كل هياكل الدولة، و إلى اعتباره فضاء تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المطلوبة، فنحن لم نرتقي و لا نريد الارتقاء و هو ما يعني الخضوع الطوعي لأفراد آخرين، و الجزائري يبحث عن الملكية الخاصة أو العائلية، التي فقدتها مع الهجرة الريفية مع أن حنينه لها لم يفقده بعد « حيث تمتاز المجتمعات التقليدية بدرجة من الانسجام بين البناء العائلي و البناء الاقتصادي و الاجتماعي »³.

3. المميزات الطبيعية للمقولة:

لقد أشارت دراسات كثيرة إلى موضوع العلاقة بين التقليد و الحداثة، في مجال البحث عن أسباب فشل المؤسسات الجزائرية الاشتراكية، في تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المطلوبة، والتي تم إرجاعها في الغالب استمرار العمال بالتفكير وفق نمط تقليدي « حيث تعاني المؤسسات الإنتاجية الجزائرية من غياب قيم ثقافية صناعية تتماشى و متطلبات التنظيمات الحديثة »⁴، و هو ما أصبح عام بين هذه الدراسات التي اعتبرت أن القيم الثقافية و أنماط التفكير شكلت أهم عائق في انطلاق جدي باتجاه الحداثة، و منهم جمال غريد الذي لم يتوانى في الإشارة إلى دور استمرار العوائق الثقافية في خلق الوضع الحالي، الناجم أساسا عن اختلال قيمي و معياري من خلال أن الدولة مهما عملت، و مهما

¹ - Ahmed Henni، op cit، p67

² - Ibid، p 67

³ - Raymond Boudon، op cit، p29

⁴ - بوفلحة غياث، القيم الثقافية و التسيير، دار الغرب للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2003، ص13

تبت من نماذج اقتصادية فإن مآلها الفشل، بسبب عودة الاستناد الشعبي على القيم التقليدية التي تهزم العصري في النهاية، فتجعله منحصر في إطاره النظري بعيدا عن الواقع، و هو ما استنتجه بشير محمد من عمل ميداني، « فوجد أن الانتماء العمالي الثقافي هو انتماء للثقافة الوطنية بدلا من الانتماء للثقافة الطبقية »¹، و هو نفس ما أشار إلية جمال غريد أن العمال الصناعيين بعيدون عن ما يسمى بالثقافة الصناعية حيث يقول « لذا نجد أنفسنا بعيدين جدا عن المواقف التقليدية حول العمل الصناعي كقاعدة »²، باعتبار التركيبة الاجتماعية الجزائرية بقيت محكومة بقيم تاريخية، ترتبط بالأبعاد التقليدية التي منعت تبلور فكر حديثي.

و المقاومة لا يمكن أن تتجاوز الإطار أو البناء الاجتماعي « فأشار عبد المجيد تبون أن 85 % من المؤسسات لا تزال تعمل وفق تقنيات بناء حرفية، هي في الغالب في شكل كيانات عائلية »³، و هي لم تكن موروثا أو مكتورة من أصحاب المال، بل أنها تخضع للتصورات الثقافية و الأنثروبولوجية العامة في المجتمع، فكانت المقاومة مفتوحة للجميع بدون استثناء، و حتى إلى اعتبارها فرصة للارتقاء الطبقي والانفتاح الاجتماعي، ما يجعل خضوعها للمخاطرة أكثر منه على التنظيم الطبقي، الذي يعني التقيد الطوعي بالانفصال الموجود بين فئة تملك وسائل الإنتاج و فئة تملك قوة العمل، و الانتماء إلى أحد التوجهين يعني اختلاف طبقي لا بد أن يكون في انسجام مع اختلاف سلوكي في نمط و أسلوب العيش، و التصور الفكري للعلاقة مع الطبقات الأخرى، يعني الانتماء إلى الطبقة نشاطا و أيضا في المجال النفسي و السلوكيات الاجتماعية التي تحدد النظرة للواقع.

إن لم نكتسب القيم الرأسمالية فإن المقاومة تصبح غريزة و ليست ثقافة باعتبارها « مظهر بطولي للمؤسسات الصغيرة كما أشار (Marchesnay) »⁴، كتجسيد لميل الإنسان الدائم في مجال بحثه عن تحسين ظروف عيشه، فتمثل المقاومة من الاختيارات الكثيرة التي تطرح أمام الإنسان، و لكي تصبح ثقافة يجب أن ترسخ في الشعور الفردي و الضمير الجمعي « فالقيم الثقافية هي نتاج تفاعل اجتماعي معقد و متعدد الجوانب، كما أن للقيم الثقافية دور كبير في ضبط و تحديد سلوكيات الأفراد في

¹ - محمد بشير، مرجع سابق، ص 172

² - محمد بشير، مرجع سابق، ص 172

التصفح : 2017/09/15 - www.maghrebemergent.com/30/07/2017

⁴ - www.kandem.fr/ : 2017/09/15

مختلف المواقف المهنية و الاجتماعية¹، و بالتركيز على أهمية التفاعل الذي يسود بين مختلف التنظيمات في البيئة و المحيط الاقتصادي و الاجتماعي الذي توجد فيه. و التصور الرأسمالي وحده من يوفر إطار نظري يمكن أن ينمو من خلاله فكر مقاولاتي حقيقي، ويحدد آليات عمل مضبوطة بدقة، و في الجزائر نلاحظ إنكار المقولة بأصلها المفاهيمي، أنها مخاطرة و سوق تجاري يخضع لقواعده، فالشعب يريد إخراج المقولة من إطارها الحقيقي، فهي مخاطرة و مغامرة كسلوك عصري و الناس تريد الثبات و الاستقرار، و بهذا يتم إدماج وضعين متناقضين بين سلوك اشتراكي حيث العامل هو الأساس، و الرأسمالية التي تقدر النجاح و الفوز، و يعني إدماج العصري في التقليدي ومحاولة إخراجها من إطارها المفاهيمي، و الذي يبرز أيضا من خلال الاستمرار الشعبي في المطالبة بالحاجات الاجتماعية، و يضعها على عاتق الدولة مشكلا حرق واضح و اعتداء على التصور المقاولاتي.

الخاتمة :

المقولة ضرورة مفروضة بتحول اجتماعي، سياسي، و بالأساس اقتصادي، بإقصاء الأفكار الداعية إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، و التي تعرضت لهزائم متتالية و فشل ذريع في تحقيق أهدافها، و على جميع مستويات الحياة، أو بتحول سوسيو- ديموغرافي كآثار متأخرة بعد الاهتمام السياسي الكبير ببرامج التنمية البشرية، و سعيها الفعال لرفع المستوى العلمي و الثقافي للفئات الشعبية المختلفة، و هو ما أدى إلى خلق مفارقة على المستوى الاجتماعي، بطالة خانقة من جانب و حاجات متزايدة من جانب آخر، و بناء سوسيو- مهني في اتساع أكثر يوما بعد يوم، لمصلحة فئات بعينها استفادت من الوضع الاقتصادي المريح للدولة، بعد ارتفاع إيرادات الريع البترولي، ما سمح لها بالتوجه نحو الاستثمار في جميع القطاعات، و بفتح مشاريع اقتصادية عملاقة، و هو ما أدى إلى تشويش البناء الاجتماعي والاقتصادي، و بانفتاح المجال العام أمام الجميع للارتقاء، و في انتظار انحصار هذا التوجه فإن العلاقة اليوم تركز على تصورات فلسفية، و الارتقاء السوسيو- مهني أصبح محكوم بقدرات فردية على المغامرة و المخاطرة، موازاة مع انسحاب القيم و المعايير التقليدية التي كانت تشكل معادلة

¹ - بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص 07

أساسية في البناء الاجتماعي، لتتحول المغامرة وفق معادلة السوق، و تصبح الخسارة إقصاء مطلق بدون تعاضد أو تعاون.

و رغم الاختلاف في توجهات الناس و تحليلاتهم في ظل غياب معطيات دقيقة كالعادة، فإن ذلك لم يمنع من التقيد بجزء استثنائي بالنسبة للمقاولة، فيجعلها بمحددات طبيعية غير ثقافية و هيمنة، مع التأكيد أننا بتحليل يسعى في محمله إلى إقصاء لعناصر تبدوا بأهمية بسيطة، لتصبح التنشئة الاجتماعية وفعل ثقافي في مستوى أدنى بالنسبة لسلوك اقتصادي أساسي في الدولة و المجتمع، و المبالغة فيه تأتي من القدرات الكبيرة التي يمكن أن يضعها، من خلال التمايز الصارخ بين عينات مقاوالاتية حقيقة، لم نستعلم عن مؤهلات تملكها أو خبرات تجسدها، لأنها كانت بنجاح اقتصادي ما جعلها تخلق سلم مهني جديد، باندماجها في درجات قد تكون كبيرة، إلا أن هذا كله ليس دون معنى، بافتراض تحليل أدنى لدعم عمومي عن طريق مؤسسات خاصة لشباب بطل و الهدف بإدماج فئات اجتماعية في سوق وطني مفتوح و بقدرات مختلفة، إلا أن الواقع يبين إقبالا في حالة تذبذب و بنقاشات سلبية كثيرة ومطالبات بإعفاءات حول الدين، و الصورة الواقعية تبين نماذج مختلفة منها الناجحة و فيها من فشل، رغم وجود ظروف استثنائية كثيرة، على رأسها دراسة سوق محلي بمعطيات دقيقة، و التحليل الواقعي لفعل مقاوالاتي محلي بخاصة يبين انفتاح متتالي و بحركات سريعة لأفراد بعينهم في كل مدينة أو قرية، ما يبين أنهم بقدرات مختزلة و خاصة تكون في الغالب نفسية و فكرية، و كمؤهلات طبيعية في أفراد بعينهم لهم منطلقات ربحية فيها مخاطر عميقة، بنجاحهم يمثل ارتقاء أسري وللعائلة أيضا، وتضامن أممي ونجاعة اقتصادية للدولة، أما في الحالة السلبية فإن المخاطرة تصبح هزيمة و هي في الغالب فردية.

الإحالات و المراجع :

1. بيار بورديو، الرمز و السلطة، ترجمة عبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الثالثة، 2007.
2. دونكان هالاس، ماركسية تروتسكي، مركز الدراسات الاشتراكية.
3. رجاء مكى طيارة، مقارنة نفس - اجتماعية للمجال السكني - دراسة ميدانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، الطبعة الأولى .
4. بوفلحة غياث، القيم الثقافية و التسيير، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2003.
5. بوبكر بوخريسة، المدينة الجزائرية و إيديولوجية التنمية، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، مطبعة جامعة منتوري، قسنطينة، 2003.
6. عبدالله قروي، معوقات تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية. التخصص: بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف — المسيلة، 2017.
7. بدر اوي سفيان، ثقافة المقاوله لدى الشباب الجزائري المقاول(دراسة ميدانية لولاية تلمسان)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علم اجتماع التنمية البشرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
8. محمد بشير، بحث في أبعاد الثقافة العمالية لدى عمال المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية (مركب الحرير بتلمسان)، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تلمسان، معهد الثقافة الشعبية، 1997.
9. شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.
10. عدنان رقية محمد، المرأة المقاوله و تحديات النسق الاجتماعي، رسالة لنيل شهادة ماجستير تخصص تنظيم وعمل، جامعة الجزائر، 2008.
11. عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال أفريقيا، 18/17 أبريل 2006.
12. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة - دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، 2011 .
13. شويبات كريم، الموارد السوسيو اقتصادية الفاعلة في تجسيد مشروع المقاوله، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية، ص130، مجلد 2 .

14. Marc Cote, L'Algérie Espace Et Société, éditions Medias Plus, Paris, 1996.

15. Mohamed Boukhoubza, Nomadisme et colonisation, analyse des mécanismes de déstructuration et de disparition de la société pastorale traditionnelle, Office des publications universitaires, Algérie.
16. Ahmed Henni, Le cheikh et le patron, Office des publications universitaires, Algérie, 1993.
17. Actes des journées sur l'habitat urbain, Organisées par l'ONRS de la wilaya d'Alger « La question du logement à Alger », organisation nationale de la recherche scientifique, Office des publications Universitaire, 19 mars 1976.
18. Rachid hamidou, Le logement un défis, imprimerie Aissat Idir, 1989.
19. Nacira Meghraoui, Quel habitat pour l'Algérie, « La nouvelle ville de Constantine », éditions Média – Plus Constantine, 2006.
20. Abdallah Ali-Toudert, Le coût de la vie en Algérie depuis 1962, Office des publications universitaires, Algérie, 1982.
21. Martin Lalonde, La crise du logement en Algérie : des politiques d'urbanisme mésadaptées, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maître ès science en Anthropologie, Avril 2010.
22. Enquête par Grappes à indicateurs Multiples (MICS) 2012/2013, Ministère de la Santé de la population et de la réforme hospitalière, Algérie, 2015.
23. P. Abetti et autres, entrepreneuriat et innovation dans les pays du Maghreb, Le Département du Commerce des Etats-Unis, 2011.
24. Lahouri Addi, Les mutations de la Société Algérienne – Famille et lien Social dans l'Algérie contemporaine, éditions la découverte, Paris 8, 1999.
25. Mostefa Boutefnouchet, System sociale et changement social en Algérie, Office des publications universitaires, Algérie.
26. Mostefa Boutefnouchet, La Société Algérienne en transition, Office des publications universitaires, Algérie, 2004.
27. Centre national d'étude et d'analyse pour la planification, Femme emploi et fécondité en Algérie, Mai 1999, p 11.
28. Raymond Boudon, L'inégalité des chances, Librairie Armand Colin, 1979.
29. Farouk Benatia, L'Appropriation de l'espace à Alger Après 1962, Société Nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1978.
30. HADJIDJ El Djounid, « Identités culturelles et fabrique d'un projet architectural en Algérie », In SEDJARI Ali, Culture et cultures, un défi pour les droits de l'homme, Paris, L'Harmattan, 2011.
31. (www.ons.gov.dz / Office National Des Statistiques, Annuaire Statistique de L'Algérie, N° 29)
32. www.ijias.issr-journals.org
33. www.ipag.fr/fr/accueil/la-recherche/publications-WP.htm
34. www.El-tawassol.net/N=36/Décembre/2013
35. www.radioalgerie.dz 30/12/2014
36. www.Sawt-alahrar.net 28/ 05/2015
37. www.maghrebemergent.com/30/07/2017
38. www.kandem.fr
39. www.radio-m.net/30/07/2017